● أخبار قصيرة

روسيا تستنكر نشر سفن حربية أمريكية قبالة سواحل فنزويلا

أكدت وزارة الخارجية الروسية أن موسكو لا تتقبل استخدام القوة ضد الدول ذات السيادة وتعبر عن تضامنها مع شعب وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية جاء ذلك الاستنكار في تعليق المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا على الوضع بشأن فنزويلا، حيث نشرت الولايات المتحدة سفنا حربية قبالة سواحلها.
وقالت زاخاروفا: «روسيا لا تتقبل بشكل قاطع التهديد باستخدام القوة ضد الدول ذات السيادة كأداة من أدوات السياسة الخارجية وتعبر عن تضامنها مع جمهورية فنزويلا البوليفارية شعباً وحكومة، وهي تمتلك الحق غير القابل للتصرف به في تحديد مسارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحرية دون ضغوط خارجية.. نحن على اتصال وثيق ومباشر وودي مع الجانب الفنزويلي بروح علاقات الشراكة الاستراتيجية إزاء التطورات الجارية».
وجاء التصريح على خلفية إرسال ثلاث سفن حربية أمريكية إلى سواحل الجمهورية البوليفارية، يُفترض وجود ٤ آلاف من مشاة البحرية على متنها. وفي كاراكاس، وُصفت هذه الخطوات بأنها استفزاز ومحاولة لزعزعة الاستقرار في المنطقة.

رئيسة المفوضية الأوروبية تقترح زيادة الإنفاق الدفاعي ٥ أضعاف

اقترحت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين زيادة ميزانية الإنفاق الدفاعي ٥ أضعاف، والتنقل العسكري ١٠ أضعاف.
قالت ذلك خلال مؤتمر صحفي عقدته في لاتفيا: « ميزانية الاتحاد الأوروبي الجديدة التي اقترحناها للتو، نصت على تلك الزيادات في النفقات الدفاعية وقضايا التنقل العسكري».
يشار إلى أن المفوضية الأوروبية قدمت في ١٩ مارس/ أذار الماضي استراتيجيتها الدفاعية الجديدة المسماة « تسليح أوروبا» وفي وقت لاحق، تم تغيير عنوان الوثيقة إلى عنوان أقل عدوانية بسبب احتجاج عدد من دول الاتحاد الأوروبي.
وتقضي الاستراتيجية بجذب حوالي ٨٠٠ مليار يورو على مدى أربع سنوات.
وفي مايو/ ايار وافقت دول الاتحاد الأوروبي على إنشاء أداة ائتمانية باسم (SAFE)، من المخطط من خلالها جذب ١٥٠ مليار يورو لزيادة إنتاج الأسلحة. بالإضافة إلى ذلك، تنص خطة بروكسل على تخصيص حوالي ٦٥٠ مليار يورو من ميزانيات دول الاتحاد الأوروبي.

سياسات لا تعرف سوى لغة الهيمنة

إلغاء المساعدات.. ترامب يكشف عن وجه أميركا الحقيقي للعالم

الوفاق/ لطالما قدّمت الولايات المتحدة نفسها للعالم على أنها راعية الديمقراطية، حامية حقوق الإنسان، ومصدر المساعدات الإنسانية للدول الفقيرة. لكن خلف هذا القناع البراق، تختبئ سياسات لا تعرف سوى لغة الهيمنة، والابتزاز، والتخلي عن المبادئ الأخلاقية حين تتعارض مع المصالح الذاتية. قرار دونالد ترامب في أغسطس / آب ٢٠٢٥ بإلغاء حزمة مساعدات خارجية بقيمة ٥ مليارات دولار، عبر حيلة تشريعية لم تُستخدم منذ ٤٨ عامًا، ليس مجرد إجراء مالي، بل هو إعلان صريح عن انسحاب أميركا من التزاماتها الإنسانية، وتأكيد جديد على أن «أميركا أولاً» تعني «العالم أخيرًا».
يكشف هذا التصرف عن فلسفة سياسية تقوم على الأنانية المفرطة، وتعيد رسم العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم على أسس لا تمت للتعاون بصلة، بل ترتكز على الإذلال والهيمنة. التداعيات الإنسانية، القانونية، والدبلوماسية الناتجة عن هذا القرار لا يمكن تجاهلها، فهي تُظهر كيف تحولت أميركا، بقيادة ترامب، إلى قوة عمياء لا تسعى إلا لفرض إرادتها على الجميع، دون أدنى اعتبار لمبادئ العدالة أو الأخلاق الدولية.

التلاعب بالقانون لتدمير المساعدات

البيت الأبيض لم يكتف بإلغاء المساعدات، بل استخدم حيلة قانونية تُعرف باسم «Pocket Rescission»، وهي مناورة تسمح للرئيس بتقديم طلب إلغاء النفقات إلى الكونغرس في وقت متأخر من السنة المالية، بحيث تنتهي صلاحية استخدام الأموال قبل أن يتمكن المجلس التشريعي من الرد. هذه الحيلة، التي لم تُستخدم منذ عام ١٩٧٧، تُعد انتهاكًا صارخًا لمبدأ الفصل بين السلطات، وتُقوّض دور الكونغرس في الرقابة على الإنفاق العام.
الهدف من هذه المناورة ليس فقط تعطيل التمويل، بل تعطيل الديمقراطية نفسها. إنها محاولة لتجاوز المؤسسات، وفرض إرادة الرئيس على الجميع، في مشهد يُجسّد عقلية استبدادية لا تؤمن بالحوار أو التوازن، بل تسعى إلى فرض القرار بالقوة، حتى لو كان الثمن انهيار برامج إنسانية تمس حياة الملايين.

مساعدات تستخدم غالبًا كغطاء سياسي للتدخل

كانت حزمة المساعدات الملغاة مخصصة لدعم برامج حيوية تمس حياة الناس في أكثر من مئة دولة حول العالم. هذه المساعدات لم تكن ترفًا ولا منّة، بل كانت تمثل شريانًا إنسانيًا يُغذّي قطاعات التعليم، الصحة، البنية التحتية، وحفظ السلام في مناطق تعاني من الفقر والنزاع.
من بين هذه الأموال، كانت هناك ٣,٢ مليارات دولار مخصصة لمشاريع التنمية عبر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، وهي مشاريع تُعنى بتوفير مياه الشرب، بناء المدارس، وتقديم الرعاية الصحية في المجتمعات الأكثر هشاشة. كذلك، خُصص ٣٢٢ مليون دولار لصندوق الديمقراطية، الذي يُستخدم غالبًا كغطاء سياسي للتدخل في شؤون الدول تحت شعار «دعم الحريات»، بينما يُوظّف فعليًا لفرض أجندات أميركية على الأنظمة السياسية المحلية.
أما مساهمات وزارة الخارجية للمنظمات الدولية، والتي بلغت ٥٢١ مليون دولار، فهي تمثل التزامًا أميركيًا تجاه مؤسسات مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، وهي التزامات قررت واشنطن التنصل منها في لحظة أنانية سياسية. كذلك، شملت الحزمة ٣٩٣ مليون دولار لدعم عمليات حفظ السلام، و٤٤٥ مليون دولار إضافية مدرجة في ميزانية منفصلة، كانت تُستخدم لتثبيت الأمن في مناطق النزاع، ومنع انهيار الدول الهشة.
إلغاء هذه المساعدات لا يعني فقط وقف التمويل، بل يعني التخلي المتعمد عن ملايين الناس الذين يعتمدون عليها للبقاء. إنه قرار يُجسّد منطقًا استعلائيًا يرى في العالم عبئًا لا يستحق الدعم، ويُعيد إنتاج سياسات أميركية قديمة لطالما استخدمت المساعدات كأداة للهيمنة، لا كوسيلة للتضامن. فبدلًا من أن تكون الولايات المتحدة قوة داعمة للاستقرار، اختارت أن تكون قوة انسحابية تُغلق أبوابها في وجه المحتاجين، وتُعيد رسم علاقتها بالعالم على أساس الإذلال والتفوق، لا على أساس الشراكة والمسؤولية.

الإعلام كعدو وهمي لتبرير قرارات غير أخلاقية

منذ توليه الحكم، أبدى ترامب عداءً واضحًا لوكالة التنمية الدولية، متهماً إياها بسرقة مليارات الدولارات لدفع أموال لوسائل إعلام. هذا الاتهام، الذي يفتقر إلى أي دليل قانوني أو مالي، يُجسّد عقلية المؤامرة التي تُميز خطابه السياسي، ويُظهر كيف يُستخدم الإعلام كعدو وهمي لتبرير قرارات غير أخلاقية. وزارة الكفاءة الأميركية، التي ترأسها إيلون ماسك حينها، دعمت هذا التوجه، وسعت إلى إلغاء الوكالة بالكامل، في خطوة تُجسد منطق «الكفاءة مقابل الإنسانية»، وكأن دعم الشعوب الفقيرة أصبح عبئًا يجب التخلص منه.

أميركا تُغلق صنبور الحياة عن الفقراء

في مناطق منكوبة مثل جنوب السودان، وهايتي، لا تُعد برامج المساعدات الأميركية مجرد دعم خارجي، بل هي شريان حياة يعتمد عليه آلاف الأطفال والعائلات للحصول على مياه نظيفة، لقاحات أساسية، وفرص تعليم نادرة. هذه البرامج كانت تُخفف من وطأة الفقر، وتُقاوم انتشار الأمراض. لكن قرار ترامب بإلغاء هذه المساعدات لا يعني فقط وقف التمويل، بل يعني ترك هذه المجتمعات تواجه مصيرها وحدها. إنه إعلان قاسٍ بأن حياة الفقراء لا تستحق الإنفاق، وأن أميركا لم تعد ترى في الإنسانية قيمة تستحق الدفاع عنها. فعودة الأمراض المعدية، تفشي الجوع، وانهيار أنظمة التعليم والصحة، ليست مجرد احتمالات، بل نتائج حتمية لهذا القرار. أما عمليات حفظ السلام، التي كانت تُموّل جزئيًا من هذه الحزمة، فهي الآن مهددة بالانهيار. في الكونغو، أفريقيا الوسطى، والساحل الأفريقي، وقد يؤدي نقص التمويل إلى انسحاب هذه القوات، وترك المجتمعات عرضة للعنف، والتهجير، والانهيار الكامل.

تصرف ترامب ينم عن فلسفة سياسية تقوم على الأنانية المفرطة، وتعيد رسم العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم على أسس لا تمت للتعاون بصلة، بل ترتكز على الإذلال والهيمنة. قوة عمياء لا تسعى إلا لفرض إرادتها على الجميع، دون أدنى اعتبار لمبادئ العدالة أو الأخلاق الدولية

المساعدات الأميركية.. أرقام تكشف الهيمنة

وفقًا لتحليل مركز Pew للأبحاث، بلغ إجمالي الإنفاق الأميركي على المساعدات الخارجية في عام ٢٠٢٤ حوالي ٥٥ مليار دولار، أي ما يعادل أقل من ١٪ من الميزانية الفيدرالية. ورغم ضآلة النسبة، فإن هذه الأموال تُستخدم كأداة سياسية بامتياز.
في عام ٢٠٢٤، قدّمت USAID وحدها ٤٢٪ من إجمالي المساعدات الإنسانية التي رصدتها الأمم المتحدة، ما يجعلها اللاعب الأكبر في هذا المجال. لكن هذه الهيمنة لا تُترجم إلى دعم إنساني نزيه، بل تُستخدم لفرض شروط سياسية واقتصادية على الدول المستفيدة.
على سبيل المثال، تُشترط المساعدات غالبًا بقبول سياسات السوق الحرة، أو التعاون العسكري، أو دعم مواقف أميركية في المحافل الدولية. الدول التي ترفض هذه الشروط، تُحرم من المساعدات، بينما تُغدق الأموال على حلفاء مثل كيان العدو بغض النظر عن سجلهم في حقوق الإنسان.

المساعدات كأداة للابتزاز

المساعدات الأميركية لم تكن يومًا بريئة. لطالما استخدمتها واشنطن كأداة للابتزاز السياسي، ووسيلة لفرض شروطها على الدول الفقيرة. من دعم الأنظمة الموالية، إلى تمويل منظمات تُروّج لأجندات أميركية، كانت المساعدات وسيلة للهيمنة، لا للتضامن.
لكن قرار ترامب يُجسّد مرحلة جديدة: لم تعد أميركا تُخفي نواياها، بل تُعلن صراحة أنها لا تُريد مساعدة أحد، إلا إذا كان ذلك يخدم مصالحها. إنها فلسفة تقوم على الانسحاب من العالم، وتركه يواجه مصيره، حتى لو كان ذلك يعني انهيار دول، وموت أطفال، وتفشي الأوبئة.

تجلي الأنانية السياسية بأبشع صورها

قرار ترامب بإلغاء حزمة المساعدات الخارجية ليس مجرد إجراء مالي عابر، بل هو لحظة كاشفة تُسقط القناع عن الوجه الحقيقي للسياسات الأميركية. إنه إعلان صريح بأن الولايات المتحدة، التي لطالما تغنّت بدورها القيادي في العالم، لم تكن يومًا ملتزمة بقيم العدالة أو الإنسانية، بل كانت تسعى دومًا إلى فرض إرادتها عبر أدوات الهيمنة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو إعلامية.
في هذا القرار، تتجلى فيه الأنانية السياسية بأبشع صورها: رئيس يستخدم ثغرة قانونية لتجاوز الكونغرس، ويُلغي مساعدات تمس حياة الملايين، فقط ليُرضي قاعدة انتخابية داخلية لا ترى في العالم سوى عبء يجب التخلص منه. إنه منطق لا يعرف الرحمة، ولا يعترف بالمسؤولية الأخلاقية، بل يُقدّس المصلحة الذاتية حتى لو كان الثمن انهيار دول، وموت أطفال، وتفشي الأوبئة.
لكن الأخطر من القرار نفسه هو ما يكشفه عن فلسفة الحكم في واشنطن: فلسفة تقوم على الانسحاب من الالتزامات، وتفكيك المؤسسات الدولية، وابتزاز الشعوب الفقيرة، وتحويل المساعدات إلى أدوات ضغط.

عبر بيان مشترك

٦ دول أوروبية تدين الهجوم الصهيوني على غزة وتطالب بوقف الاستيطان

أصدر وزراء خارجية كل من آيسلندا، وإيرلندا، ولوكسمبورغ، والنرويج، وسلوفينيا، وإسبانيا، يوم الجمعة، بياناً مشتركاً أعربوا فيه عن إدانتهم الشديدة للهجوم الصهيوني الأخير على قطاع غزة ولنيّة «كيان العدو» إقامة «وجود دائم» في مدينة غزة.
وأكد الوزراء في بيانهم أنّ تصعيد العمليات العسكرية سيعرّض حياة الأسرى في القطاع للخطر، وسيتسبّب في مقتل أعداد كبيرة من المدنيين الفلسطينيين بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن، مشدّدين على إدانتهم للتهجير القسري للفلسطينيين، الذي وصفوه بأنه «انتهاك صارخ للقانون الدولي».
وقال البيان إنّ هذا الهجوم الجديد «يفتح فصلاً جديداً من المعاناة وعدم اليقين للطرفين»، مضيفاً أنّ التدمير المنهجي للبنية التحتية المدنية الأساسية، بما في ذلك الأماكن التي تُعدّ ملاذاً للنازحين، «أمر غير مقبول».
هذا وحثّ الوزراء، حكومة الإحتلال، على إعادة النظر فوراً في قرارها ووقف العمليات العسكرية، مؤكدين أن «هذه الدوامة من العنف يجب أن تتوقّف».

«إدخال المساعدات فوراً ووقف التجويع»

كما أعرب الوزراء عن صدمتهم من تأكيد التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC) بوجود مجاعة في غزة، والتحذيرات من امتدادها إلى المناطق المحيطة في الأسابيع المقبلة، حيث دعوا كيان العدو إلى احترام التزاماتها الإنسانية وفق القانون الدولي، مشدّدين على أنّ الوضع الإنساني لا يزال حرجاً ويجب معالجته فوراً.
وطالب البيان بالسماح لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالعمل الكامل على الأرض لتخفيف الكارثة الإنسانية، «وفقاً للمبادئ الإنسانية»، مؤكداً أنّ هناك حاجة ملحّة لتحرّك إنساني واسع النطاق وفوري.

إدانة الاستيطان والعنف في الضفة

كما عبّر وزراء الدول الست في بيانهم عن قلق بالغ إزاء التوسّع في بناء المستوطنات في الضفة الغربية، معتبرين أن هذا التوسّع «غير قانوني بموجب القانون الدولي»، ودعوا كيان العدو إلى التراجع عن هذا القرار. كما أشار بيان الوزراء إلى قلقهم من تصرّفات المستوطنين العنيفة، الذين «يبدو أنهم يتصرّفون من دون محاسبة»، مؤكّدين أنّ العمليات العسكرية المستمرة في كل من غزة والضفة الغربية «تُعدّ عقبة خطيرة أمام تنفيذ حل الدولتين»، الذي اعتبروه الطريق الوحيد لتحقيق سلام دائم. هذا وشدّد الوزراء على أنّ المجتمع الدولي «لن يقف مكتوف الأيدي أمام انتهاكات حقوق الإنسان»، مؤكّدين أنهم سيواصلون العمل بشكل مكثّف من أجل تحقيق السلام، ودعم جهود الوساطة.
ودعا البيان الطرفين إلى التوصّل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار يمهّد الطريق نحو السلام، وأكدوا استمرار مطالبتهم بالإفراج الفوري عن جميع الرهائن الصهاينة والسماح السّريع وغير المقيّد بإدخال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع إلى غزة وفي أنحاء القطاع. وختم البيان بالقول: «نحن جميعاً بحاجة إلى عودة السلام والاستقرار إلى المنطقة».